



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

برنامج الماجستير في إدارة الأعمال (قانون الأعمال)

عقود المرابحة وأثرها في ربحية مصرف سورية الدولي الإسلامي

**Murabaha contracts and their impact on the profitability of the Syrian
International Islamic Bank**

إعداد الطالب:

خالد الشريف

إشراف الدكتور:

ياسر كفا

2023-2022

الاصبراء

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار
إلى والدي أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره، أهدي
ثمرة من ثمار غرسه
إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر ، وطرزتها في ظلام
الدهر

على سراج الأمل ، بلا فتور أو كلل

رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء، وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء
إليك أُمي أهدي هذه الرسالة ، وشتان بين رسالة ورسالة
جزاك الله خيراً.. وأمد في عمرك بالصالحات . . فأنت زهرة الحياة ونورها
إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ، ويساندونني ويتنازلون عن حقوقهم
لإرضائي ،، إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى من قضينا معهم أجمل الاوقات وعشنا معهم أروع اللحظات أصدقائي وزملائي
إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

المخلص

تهدف الدراسة إلى تقييم التشريعات الناظمة لعمل المصارف الإسلامية بشكل عام والمربحة بشكل خاص، وذلك من خلال استعراض ومناقشة مرسوم إحداث المصارف الإسلامية، والقانون الخاص بتنظيم المربحة وكان هذا التقييم من خلال وجهة نظر مصرفية بحيث تم تحديد البنود التي قد تؤدي إلى مخاطر أكبر وربحية أعلى، مع تحديد فيما إذا كان هناك إمكانية للتقليل من المربحة ومراجعة المخصصات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة وتعديلها في التشريعات السورية بما يحقق هدف تخفيض المخاطر الائتمانية وزيادة الربحية.

طبقت الدراسة على بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2018-الربع الثالث من عام 2022، تم التعبير عن الربحية كمتغير التابع من خلال ثلاثة مؤشرات هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من حجم التمويل بالمربحة ونسبة المخاطر الائتمانية.

باستخدام برنامج EXCEL DATA ANALYSIS فقد لوحظ أنّ هناك أثراً سلبياً للمربحة والمخاطر الائتمانية في معظم مؤشرات الربحية.

بناءً على النتائج التطبيقية فقد أوصت الدراسة بتعديل التشريع الخاص بالمصارف الإسلامية بحيث تلزم المصارف بحد أعلى للمربحة.

الكلمات المفتاحية باللغة العربية: المربحة-المصارف الإسلامية-معدل العائد على الأصول- ربحية

السهم

Abstract

The study aims to evaluate the legislation regulating the work of Islamic banks in general and Murabaha in, by reviewing and discussing the decree launching Islamic banks, and the law regulating Murabaha. Determining whether there is a possibility to reduce Murabaha and reviewing the provisions and amending them in the Syrian legislation in order to achieve the goal of reducing credit risks and increase profitability. The study was applied to the Syrian International Islamic Bank during the period 2018-the third quarter of 2022.

Profitability was expressed as the dependent variable through three indicators: return on assets, the return on equity, and the earnings per share, while the independent variables were represented by the volume of Murabaha financing. and credit risk ratio.

By using the EXCEL DATA ANALYSIS program, it has been observed that there is a negative impact of Murabaha and credit risk on most profitability indicators.

Based on the applied results, the study recommended amending the legislation on Islamic banks so that banks are required to have a higher limit for Murabaha.

Keywords: Murabaha-islamic banks- return on assets-earning per share

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
المقدمة	
2	1.1 تمهيد
5-3	2.1: الدراسات السابقة
6-5	3.1: مشكلة الدراسة
6	4.1: فرضيات الدراسة
7-6	5.1: أهداف وأهمية الدراسة
7	6.1: عينة ومجتمع وفترة الدراسة
7	7.1: متغيرات الدراسة
الفصل النظري	
9	تمهيد للفصل النظري
11-10	1.2: مفهوم المصارف الإسلامية ومنتجاتها
13-11	2.2: مفهوم المرابحة وشروطها ومراحلها
14-13	3.2: مخاطر الائتمان وفق المعيار المحاسبي رقم 30
14	4.2: مؤشرات قياس ربحية المصارف الإسلامية
18-15	5.2: مرسوم إحداث المصارف الإسلامية
19	6.2: القرار 375 الصادر عن مجلس النقد والتسليف
23-19	7.2: القرار 520 الصادر عن مجلس النقد والتسليف
24	خاتمة الفصل
الفصل الثالث الجانب العملي	
26	تمهيد
35-26	1.3: تطور ووصف بعض بنود ميزانية وقائمة دخل بنك سورية الدولي الإسلامي
48-35	2.3: تطبيق نماذج الانحدار
50-49	3.3: اختبار الفرضيات

50	4.3: استخدام نتائج الدراسة التطبيقية في تقييم التشريعات
الفصل الرابع النتائج والتوصيات	
51	1.4: النتائج
52-51	2.4: التوصيات
55-53	المراجع
61-56	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	الرقم التسلسلي
28	نتائج الوصف الإحصائي لإجمالي الأصول	1
30	نتائج الوصف الإحصائي لإجمالي حقوق الملكية	2
31	نتائج الوصف الإحصائي لحجم التمويل بالمرابحة ونسبة مخاطر الائتمان	3
33	نتائج الوصف الإحصائي لمعدل العائد على الأصول	4
34	نتائج الوصف الإحصائي لربحية السهم	5
35	ملخص نموذج أثر المرابحة في معدل العائد على الأصول	6
36	القيم المقدرة والبواقى لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول	7
37	ملخص نموذج أثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول	8
38	نتائج تقدير معلمات أثر المخاطر الائتمانية وحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول	9
39	القيم المقدرة والبواقى لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول	10
40	ملخص نموذج أثر المرابحة في العائد على حقوق الملكية	11

41	الفرق بين القيم المقدرة والبواقي لنموذج أثر حجم التمويل بالمربحة في معدل العائد على حقوق الملكية	12
42	ملخص نموذج أثر المربحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية	13
42	نتائج تقدير معلمات أثر المخاطر الائتمانية وحجم التمويل بالمربحة في معدل العائد على حقوق الملكية	14
43	القيم المقدرة والبواقي لنموذج أثر حجم التمويل بالمربحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية	15
44	ملخص نموذج أثر المربحة في ربحية السهم	16
45	نتائج تقدير معلمات أثر حجم التمويل بالمربحة في ربحية السهم	17
46	الفرق بين القيم المقدرة والبواقي لنموذج أثر حجم التمويل بالمربحة في ربحية السهم	18
46	ملخص نموذج أثر المربحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم	19
47	نتائج تقدير معلمات أثر المخاطر الائتمانية وحجم التمويل بالمربحة في ربحية السهم	20
48	الفرق بين القيم المقدرة والبواقي لنموذج أثر حجم التمويل بالمربحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم	21

فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	الرقم التسلسلي
27	تطور إجمالي الأصول	1
29	تطور إجمالي حقوق الملكية	2
30	تطور حجم التمويل بالمرابحة ونسبة مخاطر الائتمان	3
32	تطور معدل العائد على الأصول وحجم التمويل بالمرابحة	4
34	تطور ربحية السهم	5

المقدمة

1.1: تمهيد:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطورات ملحوظة وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى فشل الكثير من البنوك التقليدية وتعثرها وحتى إفلاسها. قابله تطورات إيجابية في المصارف الإسلامية.

تظهر تطورات مهمة في الممارسات المصرفية الإسلامية في سورية، وعلى الرغم من التوسع الحاصل في حصة المصارف الإسلامية من إجمالي القطاع المصرفي السوري، إلا أنها تعاني من مشاكل في ترمز صيغ التمويل الإسلامية، حيث تستحوذ المربحة على الجزء الأكبر من التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية.

قد يكون التوسع في الاعتماد على صيغة المربحة لدى المصارف الإسلامية السورية ناجماً عن ظروف الاقتصاد الكلي السوري من أهمها ارتفاع معدلات التضخم التي تجعل مجالات صيغ التمويل الإسلامي قليلة، على سبيل المثال قد لا تصلح صيغة الاستصناع أو المزارعة وذلك لتكلفة المواد الأولية المرتفعة. هذا الأمر دفع المصارف الإسلامية للتوجه نحو التمويل باستخدام المربحة.

يؤثر هيكل التوظيف على ربحية المصارف الإسلامية، ويكون هذا الأثر مباشراً وغير مباشر، وفي حالة المصارف الإسلامية السورية قد يؤدي التمويل بالمربحة إلى زيادة ربحية المصارف وذلك مع وجود هامش كافي للربح لدى المصارف الإسلامية، إلا أن المربحة قد تؤدي إلى انخفاض مؤشرات الربحية نتيجة ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا النوع من المخاطر، الأمر الذي يقود إلى أهمية درجة توجه المصرف نحو المخاطرة التي يمكن التعبير عنها بنسبة التغطية باستخدام المخصصات فالاحتفاظ بمخصصات ذمم بيوع آجلة مرتفعة قد يؤدي إلى زيادة المصاريف وانخفاض الربحية، والعكس بالعكس.

يمكن الاستفادة مما سبق في تقييم التشريعات المصرفية وعلى نحو خاص قانون تأسيس المصارف الإسلامية والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي بخصوص تنظيم عملية المربحة، وتكمن هذه الاستفادة من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين مؤشرات والربحية وحجم المربحة آخذين بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية المرتبطة بعملية المربحة، ففي حال كان هناك أثر سلبي للمربحة في مؤشرات الربحية ما يعني ضرورة تعديل التشريعات بما يتلاءم مع وضع حدود معينة للمربحة كنسبة من إجمالي توظيفات الأموال.

ستطبق الدراسة المرتكزة على معرفة أثر درجة التوجه نحو المخاطرة والتمويل بالمربحة في ربحية المصارف الإسلامية، مع التطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي

2.1: الدراسات السابقة:

نذكر من هذه الدراسات:

1.2.1: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1.1.2.1: دراسة Mansah et el (2020)

جاءت الدراسة لهدف تحليل تأثير المضاربة والمراوحة على الربحية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة معبراً عنها بالقروض غير العاملة كمتغير وسيط في إندونيسيا في الفترة 2014-2018. تم إجراء البحث باستخدام تقنية تحليل الانحدار المتعدد وتم معالجة البيانات باستخدام Eviews .

تظهر نتيجة هذه الدراسة أن المضاربة والمشاركة لها تأثير إيجابي على الربحية لدى البنوك عينة الدراسة، في حين للمراوحة تأثير سلبي وذات أهمية في الربحية على البنوك. وقد أضعفت القروض غير العاملة من تأثير كل من المضاربة والمشاركة على الربحية.

2.1.2.1: دراسة Ahmad et el (2019):

جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة أثر الأزمة المالية العالمية والمخاطر في ربحية البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2009-2016 وذلك لستة عشر بنكاً.

تم التعبير عن الربحية باستخدام معدل العائد على الأصول، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة مخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الأصول، مخاطر السيولة من خلال نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

باستخدام نماذج بانل فقد خلصت الدراسة إلى أنّ هناك أثراً سلبياً لكلا نوعي المخاطر في معدل العائد على الأصول، في حين لم تؤثر الأزمة المالية العالمية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

3.1.2.1: دراسة AISlehat&Almanaseer (2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير بعض إيرادات التمويل للمصارف الإسلامية العاملة في الاقتصاد الأردني المتمثل في المراوحة (التكلفة الإضافية) والمضاربة (تقاسم الأرباح) والبيع المؤجل على ربحية هذه البنوك خلال الفترة (2006-2014).

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية المحلية العاملة في الاقتصاد الأردني، في حين تضمنت العينة تضمنت الدراسة كلاً من (البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار البنك العربي الدولي الإسلامي). لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام طرق الإحصاء المختلفة والمتعددة الخطية تم استخدام اختبار الانحدار للفرضيات من خلال برنامج (E-views) نتائج الدراسة يشار إلى أنّ هناك تأثيراً لكل من المرابحة والمضاربة والبيع المؤجل، كلها مجتمعة، على ربحية قطاع الصيرفة الإسلامية المحلية في الأردن لسنوات الدراسة، كما تبين أنّ هناك تأثيراً للمرابحة بشكل منفرد على ربحية قطاع الصيرفة الإسلامية الأردني خلال سنوات الدراسة.

2.2.1: الدراسات باللغة العربية:

نذكر من هذه الدراسات:

1.2.2.1: دراسة محمد&سلمان (2021):

طبقت الدراسة مصرف النهرين الإسلامي الحكومي حيث تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك خلال الفترة 2016-2020 على نحو نصف سنوي.

باستخدام تحليل الارتباط فقد خلصت الدراسة إلى أنّ هناك علاقة ارتباط موجبة بين المرابحة والربحية معبراً عنها بمعدل العائد على الأصول.

2.2.2.1: دراسة البيج (2020):

جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة العوامل المؤثرة في بحية المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة 2010-2020 على نحو ربعي.

تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من نسبة السيولة، حجم المصرف، الربح الناجم عن إعادة تقييم مراكز القطع البنوي، الربح بعد استبعاد أرباح القطع البنوي، نسبة كفاية رأس المال، حجم المحفظة الائتمانية، تغير سعر الصرف، متغير نوعي يشير إلى العقوبات الاقتصادية). في حين تمّ قياس الربحية كمتغير تابع من خلال مؤشرين شمل الأول معدل العائد على الأصول، والثاني هو معدل العائد حقوق الملكية.

فيما يخص تأثير حجم المحفظة الائتمانية في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على نحو إيجابي.

3.2.2.1: دراسة المغربي (2019):

هدفت الدراسة إلى بيان أثر سعر المربحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية السورية وذلك باستخدام ثلاثة نسب مالية لقياس الأداء المالي، وهي العائد على الأصول ولعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح.

تمّ تطبيق الدراسة خلال الفترة واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي الوصفي.

باستخدام الانحدار المتعدد فقد خلصت الدراسة إلى أنّ البنك الوحيد الذي ظهر له أثر لسعر المربحة كمتغير مستقل في الربحية كمتغير تابع هو بنك البركة، في حين لم تظهر ي باقي البنوك.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها تركز على مصرف واحد هو بنك سورية الدولي الإسلامي يوضح طبيعة العلاقة في هذا المصرف فقط دون تأثير إدخال باقي المصارف.

كما تتميز الدراسة في كونها تأخذ عدد مشاهدات أطول نسبياً من باقي الدراسات، يضاف إلى ذلك إضافة محاولة الاستفادة من النتائج في الدراسة القياسية في دراسة العلاقات في تقييم التشريعات وتقييم مدى الحاجة لتعديلها بالشكل الذي تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف الإسلامية.

3.1: مشكلة الدراسة:

يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي:

هل هناك علاقة بين عقود المربحة وربحية المصارف الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل يوجد علاقة بين حجم التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول لدى بنك سورية الدولي الإسلامي؟
2. هل يوجد علاقة بين مخاطر ائتمان المربحة في معدل العائد على الأصول لدى بنك سورية الدولي الإسلامي؟

3. هل يوجد علاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي؟
4. هل يوجد علاقة بين مخاطر ائتمان المرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي؟
5. هل يوجد علاقة بين حجم التمويل بالمرابحة وربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي؟
6. هل يوجد علاقة بين مخاطر ائتمان المرابحة وربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي؟

4.1: فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
2. لا يوجد أثر معنوي لمخاطر ائتمان المرابحة في معدل العائد على الأصول لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
3. لا يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
4. لا يوجد أثر معنوي لمخاطر ائتمان المرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
5. لا يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في ربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
6. لا يوجد أثر معنوي لمخاطر ائتمان المرابحة في ربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

5.1: أهداف وأهمية الدراسة:

يتمثل هدف البحث في محاولة دراسة العوامل المؤثرة في ربحية البنك عينة الدراسة، وتتمثل الأهمية العملية في محاولة مساعدة المصرف على بناء استراتيجية تعتمد على إدارة فعالة للتوظيف من حيث النسب المعتمدة لصيغ المخاطرة ومخاطر الائتمان.

كما تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الاستفادة من النتائج الخاصة بدراسة العلاقة بين الربحية والمرابحة ومخاطر الائتمان لمعرفة مدى الحاجة إلى تعديل في القوانين والتشريعات التي تؤدي في النهاية إلى تعزيز ربحية المصارف الإسلامية.

6.1: عينة ومجتمع وفترة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف الإسلامية في سوق دمشق للأوراق المالية، في حين تتمثل العينة بمصرف واحد هي بنك سورية الدولي الإسلامي، وسيتم تطبيق الدراسة خلال الفترة 2018- (الربع الثالث) 2022 وهو ما يوفر عدد مشاهدات 19 مشاهدة.

7.1: متغيرات الدراسة:

تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة:

- متغيرات مستقلة: تتضمن المتغيرات المستقلة كلاً من:
 - (1) حجم التمويل بالمرابحة Murabaha.
 - (2) نسبة مخاطر ائتمان المرابحة CF معبراً عنها بنسبة مخصصات ذمم البيوع الآجلة إلى إجمالي ذمم البيوع.
- متغيرات تابعة: تتضمن المتغيرات التابعة كلاً من:
 - (1) معدل العائد على الأصول ROA: وهو صافي الربح بعد الضريبة بعد استبعاد أرباح القطع البنوي إلى إجمالي الأصول.
 - (2) معدل العائد على حقوق الملكية ROE: وهو صافي الربح بعد الضريبة بعد استبعاد أرباح القطع البنوي إلى حقوق الملكية.
 - (3) حصة السهم من الأرباح EPS: وهو صافي الربح بعد الضريبة بعد استبعاد أرباح القطع البنوي إلى عدد الأسهم.

الفصل النظري

تمهيد الفصل النظري:

يستعر هذا الفصل مفهوم المصارف الإسلامية ومنتجاتها، مع عرض لمفهوم المربحة وشروطها ومراحلها ومؤشرات قياس ربحية المصارف الإسلامية:

كما يستعرض هذا المبحث التأطير التشريعي لعمل المصارف الإسلامية والقواعد الناظمة لصيغة تمويل المربحة على نحو مفصل ومن هذه المراسيم والقرارات:

- المرسوم رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.
 - القرار رقم 375 الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
 - القرار رقم 520 الخاص بقواعد إجراء المربحة.
- سيتم استعراض مواد المرسوم والقرارات وإبداء الرأي فيها من وجهة النظر الاقتصادية، مع إجراء بعض التعديلات في حال أثبتت النتائج التجريبية وجود أثر للمربحة في الربحية.

1.2: مفهوم المصارف الإسلامية ومنتجاتها:

يعرّف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوصيفها في نطاق الشريعة الإسلامية لما يخدم بناء المجتمع للتكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، وتمييز بمجموعة من الخصائص من أهمها (الهيئي، 1996، ص200):

- استبعاد التعامل بالفائدة.
- توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات: معلوم أن البنوك الربوية تتجه إلى الاستثمار عن طريق الاقتراض بفائدة لأنها لا تفرق بين الحرام أما المصارف الإسلامية فقد عدلت عن هذا المنهج وسلكت سبيلاً يتماشى مع المبادئ الإسلامية وأصبحت تستثمر أموالها بأحد طريقتين تقرهما الشريعة:
- الاستثمار المباشر.
- الاستثمار بالمشاركة "مساهمة المصرف في رأس مال المشروع الإنتاجي".
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار والتوظيف بهدف تمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية.
- تيسير وسائل الدفع وتنشيط حركة التبادل التجاري المباشر.
- إحياء نظام الزكاة بإنشاء صندوق تجمع فيه حصيلتها داخل المصرف ويتولى إدارة هذا الصندوق.
- إحياء بيت مال المسلمين وإنشاء صندوق له يتولى المصرف إدارته.
- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه شركات المساهمة على أسهمها فبدل أن كانت في زيادة أسهمها لكي تتوسع في أعمالها.

كما نبين أدناه مجموعة من المنتجات للمصارف الإسلامية:

- المضاربة: وقد عرفت المضاربة بأنها شركة المال من جانب والعمل من جانب آخر، وهي إحدى شركات العقد في فقه المعاملات الإسلامي، كما تعرّف المضاربة بدخول المصرف في صفقة محددة مع تعامل أو أكثر بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، ويكون المصرف هو الشريك صاحب رأس المال ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق

الربح وزع وفقاً للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، يتحمل كل طرف خسارة في ما قدم، فيتحمل المصرف خسارة في رأسماله، ويتحمل المتعامل خسارة في ما قدم، فيتحمل المصرف خسارة في رأسماله، ويتحمل المتعامل خسارة في جهده فحسب، ولا يتحمل أي جزء من الخسارة، إلا إذا ثبت أن هناك تعد (سوء الأمانة)، أو تقصير من جانبه. تقوم المضاربة على المزاجية بين رأس المال والعمل، وهي بذلك تجمع بين من يملك وبين من لا يملك ويقدر على العمل، مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي والتكافل بين الناس ويقلل من حدة آثار الطبقات الاجتماعية، والمضاربة هي الأداة الأولى من أدوات توظيف الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية، والتي يمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وإنما أيضاً المساهمة في تشغيل واستغلال الطاقات والكفاءات المبدعة (الوادي، 2007، ص 212).

2.2: مفهوم المرابحة وشروطها ومراحلها:

يعرف بيع المرابحة بأنه "بيع الشيء بثمنه مضافاً إليه زيادة معينة وهو من بين بيوع الأمانة بحيث تنقسم البيوع إلى بيوع مساومة لا يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة وبيوع أمانة يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة"، ويتفرع عنها المرابحة المصرفية أو المرابحة أمر الشراء وهو من صور المرابحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة، وعلى ذلك يتكون عقد المرابحة للأمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمرابحة من البائع الأول إذا تحققت الأوصاف المتفق عليها والثمن والربح، وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء الزبون والبائع الأول للمرابحة، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الدولي صورة المرابحة للأمر بالشراء إذا وقعت على سلعة بعد دخولها في ملك البنك الإسلامي، وحصول القبض المطلوب شرعاً، طالما كانت تقع على البنك الإسلامي مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع، فالبائع لا بد أن يكون مالكاً وحائزاً للسلعة ومتحملاً لمخاطرها حتى لا يكون بائعاً لما ليس عنده (محمد&الجريبي 2018، ص.27).

هناك عدد من الشروط التي يجب توافرها ليكون عقد المرابحة صحيحاً وهي حسب ما ورد في ورقة صادرة عن البنك المركزي العراقي (البنك المركزي العراقي، ص.15):

1. يجب على المصرف في حال قبول طلب الأمر بالشراء أن يقوم بشراء السلعة لنفسه بغد بيع صحيح بينه وبين مالك السلعة، ويعتبر هذا الشراء تنفيذاً للمواعدة الملزمة قضائياً بين الأمر والمأمور.
 2. عند عرض المأمور لسلعة على الأمر يجب على الأخير قبولها بمقتضى المواعدة الملزمة قضائياً بين الأمر والمأمور.
 3. يجوز في البيع بالمرابحة للأمر بالشراء دفع هامش جدية عند توقيع الاتفاق الأولى وقبل شراء المأمور السلعة.
 4. يجب التفرقة بين هامش الجدية والعربون على أساس أنّ العربون في حالة عدم الشراء يكون من حق المأمور بالكامل، بينما يكون هامش الجدية متناسباً مع مقدار الضرر الفعلي الذي لحق بمحل البيع من موجودات أو منافع.
- ويمكن إجراء المرابحة وفق الخطوات الآتية:

يمكن تلخيص الخطوات الرئيسية لتنفيذ المرابحة المصرفية (بوجلال & بورقبة، 2010، ص 18-21):

- a. يتقدم العميل للبنك معبراً عن رغبته للحصول على تمويل بالمرابحة لشراء ما يحتاجه من سلعة، ويقدم بوعده بشرائها بعد أن يملكها البنك.
- b. بعد دراسة البنك لهذه المعاملة والموافقة عليها، يقوم بإجراء التعاقد اللازم مع البائع الأصلي للسلعة لشرائها وتملكها.
- c. يقوم البنك بدفع الثمن المتفق عليه للبائع الأصلي بموجب عقد الشراء المبرم بين الطرفين.
- d. يقوم البائع الأصلي بتسليم السلعة المباعة إلى البنك كما يمكن له تسليمها لطرف ثالث بأمر البنك، وقد يكون هذا الطرف الثالث عميل البنك الواعد بالشراء.
- e. بعد حصول البنك على السلعة يقوم بإرسال إشعار للعميل الواعد بالشراء يخبره بتملك السلعة، ويعلن إيجاباً ببيعها له حسب الاتفاق، وفي مقابل ذلك يرسل العميل الواعد بالشراء إشعاره المعبر على قبوله وموافقته إتمام الشراء للسلعة بالمرابحة.
- f. يقوم البنك بالتعاقد مع العميل المشتري بإرسال السلعة المباعة وتسليمها له إما مباشرة أو بتقويض البائع الأصلي للقيام بذلك التسليم.
- g. يدفع العميل المشتري الثمن في الآجال المحددة المتفق عليها.

3.2: مخاطر الائتمان وفق المعيار المحاسبي رقم 30:

يتضمن المعيار المحاسبي رقم 30 المحاسبة عن مخاطر الائتمان متضمنةً الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويقوم هذا المعيار بشكل أساسي على حساب احتمالية التعثر وفق نماذج إحصائية وذلك قبل منح التسهيل الائتماني وتمّ تصنيف هذه التصنيفات ضمن ثلاثة بنود هي AAOFI (2020، من دون أرقام صفحات):

(1) المرحلة الأولى: وتتضمن التسهيلات الائتمانية التي استحق دفعها وهي متأخرة أقل من 30 يوماً.

(2) المرحلة الثانية: وتتضمن التسهيلات الائتمانية التي استحق دفعها وهي متأخرة من 30 إلى 89 يوماً.

(3) المرحلة الثالثة: وتتضمن التسهيلات الائتمانية التي استحق دفعها وهي متأخرة أكثر من 90 يوماً.

ويمكن التعبير عن مخاطر الائتمان باستخدام جودة الأصول RANI (2009، ص.28-30) حيث تعدّ جودة الأصول أحد أهم العناصر لتقييم مؤسسة مالية، ويحدد القرار المتعلق بتخصيص المبلغ المودع للبنك في محفظة القروض والاستثمارات والعقارات المملوكة والأوراق المالية والمعاملات خارج الميزانية جودة أصوله. تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار عند حساب مخاطر التخلف عن السداد / الائتمان للبنك. وجودة الأصول تشير إلى الخسائر المستقبلية للبنك وقدرته على التغلب على هذه الخسائر غير المتوقعة. ويتم تقييم جودة الأصول على التصنيفات الأربعة التالية:

1. كثافة الأصول المصنفة وتخصيصها ودقتها.

2. مستوى الأصول غير العاملة وتكوينها.

3. كفاءة تقدير الاحتياطيات.

4. القدرات القائمة للإدارة وتحصيل الديون المدومة .

وهناك العديد من العوامل الكمية الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار مؤسسة مالية ولكن التآكل في جودة الأصول هو السبب الجذري لبدء المشكلة. يعد تدهور جودة الأصول وتحسينها هو المصدر الرئيسي للتغير في أرباح المصرف . يلعب تقييم ملف مخاطر البنك وكيفية تعامله مع هذه المخاطر دوراً مهماً في تقييم جودة الأصول. وقد تشمل بعض العوامل الرئيسية الجودة العالية لفهم نظام تحديد الديون المدومة وآليات إدارة

الضمانات. القروض المتعثرة وسياسات الاحتياطي لهذه الديون المعدومة وتغطية هذه القروض المتعثرة للبنك هي أيضاً عامل مهم في تقييم جودة الأصول

4.2: مؤشرات قياس ربحية المصارف الإسلامية:

ولقياس أرباح البنك يتم استخدام عدة متغيرات هي:

¹ العائد على إجمالي الأصول وهي صافي الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول. وتتجنب هذه

النسبة تقلبات الأرباح المرتبطة ببنود غير عادية وربحية البنك. كلما زادت النسبة زادت الربحية

كما يقارن إجمالي الأصول بصافي الربح ويظهر أن إدارة الأصول منظمة جيداً لتحقيق الربح

أم لا¹

2- معدل العائد على حقوق الملكية وهي صافي الربح / حقوق الملكية وتوضح هذه النسبة كفاءة

البنك ، وكيف يستخدم البنك رأس ماله بطريقة فعالة. من السهل جداً على البنك الفعال.²

5.2: مرسوم إحداه المصارف الإسلامية:

جاء المرسوم رقم 35 لعام 2005 لتنظيم عمليات تأسيس المصارف الإسلامية إحدى وعشرين مادة نذكر من أهم موادها التي تتعلق بعمليات المصرف الآتي:

- جاء في المادة الأولى تعريف المصرف الإسلامي الذي عرفه بأنه "المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواءً في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار، ويرى الباحث في هذا

¹ Christopoulos, A.G., Mylonakis, J., & Diktapanidis, P. (2011). Could Lehman Brothers' Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System. International Business Research, 4 (2), 11-19 doi:10.5539/ibr.v4n2p11, Canadian Center of Science & Education.

² Saltzman, S.B., & Salinger, D. (1998). The ACCION Camel: Technical note. ACCION International, Microenterprise Best practices, Development alternative Inc. Woodmont Avenue Bethesda, USA. 1-106,p.28

الإطار أنّ المربحة تعدّ صيغة تمويل إسلامية وذلك وقد أصدر المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي سنة 1403 هـ / 1983م قراراً بعد بحث موضوع بيع المربحة للأمر بالشراء، وهذا نصه: يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المربحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراة للأمر وحيازتها، ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الوعد السابق، هو أمر جائز شرعاً، طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسؤولية الهلاك قبل التسليم، وتبعية الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي. إلا أنّه من الأفضل الاعتماد على صيغ تمويل أخرى مثل المضاربة والمشاركة التي تبتعد عن الربا بشكل كبير.

- جاء في المادة الأولى تعريف هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من عدد محدود من علماء الفقه والشريعة والقانون، ويرى الباحث ضرورة تحديد الهيئة لمواصفات علماء الفقه بحيث أن يكون علماء فقه واقتصاديين في الوقت ذاته، وليس الاقتصاد فقط على علماء الفقه بشكل عام.
- ذكرت المادة الثانية من المرسوم التشريعي بأنّ الترخيص يخدم المصلحة العامة وحاجات الاقتصاد الوطني ويراعي استيعاب السوق المصرفية، وفي ظل الحاجة إلى التمويل من قبل المصارف الإسلامية وعدم القدرة على التمويل الذاتي يرى الباحث ضرورة تبسيط الإجراءات لتوسيع ترخيص المصارف الإسلامية ولضمان عدم التركيز في التمويل من قبل عدد قليل من المصارف الإسلامية.
- ذكر المرسوم في المادة الثالثة منه أنّه يجوز للمصارف المسجلة في سجل المصارف وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف المساهمة في تأسيس المصارف الإسلامية بشرط التقيد بمراعاة الحدود القصوى لمساهمة الشخصيات الاعتبارية في رأس مال المصرف المحدث، وألا تتجاوز مساهمة المصرف في تأسيس مصرف إسلامي ما نسبته 20% من صافي الأموال الخاصة للمصرف يحددها مجلس النقد والتسليف في كل حالة بعد دراسة وضع المصرف الراغب في المساهمة، ويرى الباحث رفع النسبة من الأموال الخاصة لأكثر من 20% لتشجيع العمل في المصارف الإسلامية، وزيادة قدرة المصارف الإسلامية على تعظيم ربحيتها من خلال زيادة قاعدة التمويل. كما أنّ دخول مصارف خاصة في تشكيل مصارف إسلامية سيساعد على طرح منتجات مصرفية تحقق المنفعة المشتركة بين تخفيض القروض غير العاملة في المصارف التقليدية وتعزيز الربحية في المصارف الإسلامية.
- جاءت في المادة السادسة من المرسوم أنّ المصرف الإسلامي يهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورة وأشكالها، كما

تهدف إلى تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويرى الباحث أنه بالعودة إلى القوائم المالية للمصارف الإسلامية يتبين أن أكثر من 99% من تمويلات المصارف هي مرابحة للأمر بالشراء التي عادة توجه نحو السلع الاستهلاكية ولم يشهد القطاع المصرفي الإسلامي السوري تغيراً هيكلياً في صيغ التمويل المقدمة ما يعني عدم تحقيق المصارف الإسلامية السورية للأهداف المحددة في المرسوم التشريعي رقم 35.

- ذكرت المادة 10 الفقرة أ من المرسوم أنه يتوجب على المصرف أن يعين بناء على اقتراح مجلس الإدارة ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد هيئة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من علماء الفقه والشريعة والقانون تسمى هيئة الرقابة الشرعية من بينها إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأنشطته وأعماله، ويرى الباحث أن تكون فترة التشكيل خمس سنوات في ظل قلة المختصين في مجال المصارف الإسلامية، مع وضع حد أعلى للأعضاء وهو 5 لضمان استدامة عمل المصرف وضمن سلاسة اتخاذ القرار فوجود عدة آراء قد يعرقل من عمل المصرف.

- في المادة 11 الفقرة ب تم ذكر أن مجلس النقد والتسليف يضع القواعد والأحكام الخاصة بالسيولة وكفاية رأس المال ونسب تركيز الاستثمارات وقواعد حساب المخصصات الواجب اقتطاعها لمواجهة مخاطر الأصول، كما يضع ضوابط الاستثناءات الممنوحة للمصارف وتتخذ بعين الاعتبار معايير المراقبة المحلية ومعايير الرقابة الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية، ويرى الباحث في هذا الإطار أن مصرف سورية المركزي قد أصدر القرار رقم 4 غير المنشور على موقع مصرف سورية المركزي الذي تضمن ضوابط حساب المخصصات وكان هذا القرار متوائماً مع المعيار المحاسبي رقم 31 الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية، وهو يتوافق مع ما ذكر في المادة إلا أن هذا القرار في ظل التوسع في استخدام المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية قد يخلق أثراً إيجابياً أو سلبياً على ربحية المصرف الإسلامي حيث قد يؤدي التمويل بالمرابحة إلى زيادة ربحية المصارف وذلك مع وجود هامش كافي للربح لدى المصارف الإسلامية، إلا أن المرابحة قد تؤدي إلى انخفاض مؤشرات الربحية نتيجة ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا النوع من المخاطر، الأمر الذي يقود إلى أهمية درجة توجه المصرف نحو المخاطرة التي يمكن التعبير عنها بنسبة التغطية باستخدام

المخصصات فالاحتفاظ بمخصصات ذم بيوع آجلة مرتفعة قد يؤدي إلى زيادة المصاريف وانخفاض الربحية، والعكس بالعكس.

- في المادة 11 الفقرة ج تمّ ذكر أنّ مجلس النقد والتسليف يجوز له أن يضع:

- (1) الحد الأقصى لقيمة العمليات المتعلقة بنشاط معين.
 - (2) الحد الأقصى لمساهمة المصرف في الشركات التي يقوم بتأسيسها أو يملك أسهم فيها وكذلك الحد الأقصى لمساهمة المصرف في مشروع واحد.
 - (3) الحد الأقصى لمقدار التزام عميل واحد قبل المصرف.
 - (4) الحد الأقصى للأموال التي يمكن الاستثمار فيها خارج البلاد كنسبة من مجموع الاستثمارات.
- ويرى الباحث من خلال هذه المادة ومراجعة واقع القطاع المصرفي أنّ مصرف سورية المركزي لم يحدد الحد الأقصى للتمويل بالمرابحة وهذا التحديد سيكون من خلال دراسة أثر المربحة في ربحية المصارف الإسلامية التي سيتم الاكتفاء بحالة بنك سورية الدولي الإسلامي لما له من حصة سوقية مرتفعة.

- في المادة رقم 15 في المرسوم التشريعي رقم 35 وضّح مشاركة المصارف الإسلامية في نظام المقاصة والتسويات الذي يديره المصرف المركزي الذي له:

- (1) أن يفتح حسابات له لدى المصارف الإسلامية بالليرات السورية وبالعملات الأجنبية .
- (2) أن يفتح حسابات لديه للمصارف الإسلامية بالليرات السورية وبالعملات الأجنبية
- (3) أن يمنح المصارف الإسلامية تمويلاً قصيراً ومتوسط الأجل الزمني باستخدام أدوات وأساليب لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية
- (4) أن يبيع ويشترى من المصارف الإسلامية الأوراق المالية وغيرها من الأدوات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- (5) أن يصدر أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية طبقاً للحدود والشروط التي يقررها مجلس النقد والتسليف ويتم التعامل بها بيعا وشراء مع الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة المصرف المركزي.

يرى الباحث من خلال المادة السابقة أنّ تطبيق المربحة في ظلّ توسعها على حساب باقي صيغ التمويل الأخرى يقلل من كفاءة البنك الإسلامي في نظام التسوية الإجمالي السوري لوجود التزامات كبيرة على المصرف الإسلامي لناحية تغطية الأسعار المرتفعة للسلع التي يقوم بتمويلها، ما يقلل من السيولة المتوافرة

لديه وعليه وفي ظل صلاحية البنك المركزي يمكن أن يستخدم المصرف الإسلامي توريق المربحة لأغراض تعزيز السيولة ويمكن شراها من قبل المصرف المركزي واستخدامها في إجراء عمليات التسوية بين البنوك لدى المصرف المركزي.

- جاء في المادة 18 من المرسوم إعفاء العقود التي يبرمها المصرف الإسلامي في معرض العمليات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من ضريبة الأرباح على هذه العقود وتعفى هذه العقود من ضريبة رسم الطابع، ويرى الباحث في هذا الإطار وبهدف تشجيع صيغ التمويل الإسلامي الأخرى يمكن أن تفرض ضريبة الأرباح على عقود المربحة.

- جاء في المادة 19 من المرسوم بأنّ المصارف الإسلامية المؤسسة تخضع وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها في الجمهورية العربية السورية وخاصة أحكام القوانين 28 لعام 2001 و 29 لعام 2001 و 23 لعام 2002 وقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 2003 وقانون التجارة رقم 149 لعام 1949 وتعديلاته ولقواعد الأعراف المصرفية السائدة، ويرى الباحث أنّ صيغة المربحة للأمر بالشراء تقلل من مخاطر عملية غسل الأموال لوضوح الإجراء ومصدر السلعة.

6.2: القرار 375 الصادر عن مجلس النقد والتسليف:

صدر القرار 375 عن مجلس النقد والتسليف تاريخ 2008/03/27 الذي تضمن النقاط الآتية:

مادة 1- الموافقة على معاملة بنك سورية الدولي الإسلامي والمصارف الإسلامية معاملة المصارف العامة لجهة وضع إشارة الرهن أو التأهيم على صفيحة السجل الصناعي للراغبين للتعامل مع البنك بهدف الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدّمة من قبل المصارف الإسلامية.

مادة 2- اعتبار الكفالات المصرفية الصادرة عن المصارف الإسلامية مماثلة للكفالات الصادرة عن المصرف التجاري السوري.

يرى الباحث أنّ:

1) الموافقة على معاملة المصارف الإسلامية معاملة المصارف العامة لجهة وضع إشارة رهن هو إجراء يخفف من المخاطر الائتمانية للمصرف، وينعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم وغيرها الكثير من المؤشرات.

2) إن اعتبار الكفالات المصرفية الصادرة عن المصارف الإسلامية ماثلة للكفالات الصادرة عن المصرف التجاري السوري الذي يعدّ البنك الأكثر ريادةً في هذا المجال، قد يشجع المصارف الإسلامية على الدخول في هذا المجال وتقليل المخاطر الائتمانية وتعزيز الربحية.

7.2: القرار 520 الصادر عن مجلس النقد والتسليف:

جاء هذا القرار بهدف وضع آلية لعملية المرابحة التي يقوم بها المصرف الإسلامي عند الدخول في عملية المرابحة ومن أهم ما جاء به التي يمكن إبداء الرأي فيها الآتي:

- ذكرت المادة الأولى في مرحلة ما قبل عقد المرابحة (الفقرة أ)، أنّ المصرف الإسلامي يجب في حال عدم تطبيق خيار الشرط مع البائع الأول، عدم الدخول في عملية المرابحة للأمر بالشراء قبل الحصول على وعد ملزم من العميل، ويرى الباحث أنّ هذا متوافق مع مبدأ أنّ المصرف الإسلامي لا يمكن أن يبيع ما لا يملكه، كما أنّ هذه المادة تخفف من المخاطر الائتمانية وتعزز من ربحية المصرف الإسلامي.

- كما ذكرت المادة الأولى في مرحلة ما قبل عقد المرابحة البند الثاني أنّه في حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف. ويعتبر هامش الجدية أمانة للحفاظ لدى المصرف لا يجوز التصرف فيه، أو يأذن العميل للمصرف باستثماره على أساس المضاربة الشرعية، ويرى الباحث في هذا الإطار أنّ:

1) إنّ هذا الشرط يساعد في إقناع المصرف في تقليل التمويل بالمرابحة، ففي ظلّ ارتفاع احتمال نكول العميل عن السداد نتيجة ارتفاع الأسعار سيشكل ذلك ضغطاً على المصرف لتشكيل مزيد من المخصصات لمواجهة هذه المخاطر فترتفع مصاريفه ويقلل ذلك من ربحيته.

2) يمكن استخدام هذا الهامش في عمليات المضاربة في ظل ارتفاع حجم التمويل بالمرابحة، ما يعني إمكانية تنويع محفظة التمويل لدى المصارف الإسلامية السورية.

- ذكر في المادة الأولى البند ثالثاً أنّه في حالة توكيل العميل (إذا اقتضت الضرورة) بشراء السلعة لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية للتأكد من توافر شروط محددة:

- أ- أن يباشر المصرف دفع الثمن للبائع بنفسه وعدم إيداع ثمن السلعة في حساب العميل الوكيل.
- ب- أن يحصل المصرف من البائع على وثائق للتأكد من حقيقة البيع.
- ت- أن يتم الفصل بين الضمانين: ضمان المصرف و ضمان العميل الوكيل عن المصرف في شراء السلعة لصالحه، وذلك بتخلل مدة بين تنفيذ الوكالة وإبرام عقد المراجعة للأمر بالشراء بين المصرف والعميل من خلال الإشعار من العميل بتنفيذ الوكالة والشراء، ثم الإشعار من المصرف بالبيع.
- ث- أن تكون الوثائق والعقود والمستندات الصادرة عند إبرام عقد شراء السلعة باسم المصرف وليس العميل، حتى لو كان هذا الأخير وكيلاً عنها.

يرى الباحث من خلال المادة السابقة أنّ المشرّع السوري قد ضبط هذه العملية على نحو كبير

- جاء في البند رابعاً أنّه يجب إثبات قبض المصرف للسلعة قبضاً حقيقياً أو حكماً قبل بيعها لعميله بالمراجعة للأمر بالشراء، ويرى الباحث أنّ ذلك يخفف من المخاطر الائتمانية للمصرف الإسلامي ما ينعكس إيجاباً على ربحيته.
- جاء في البند خامساً أنّ المصرف يتحمل تبعه هلاك السلعة بعد قبضها، ويرى الباحث أنّ هذا الأمر يزيد من مخاطر عدم القدرة على التنفيذ ما يزيد من المخصصات والمصاريف مؤدياً إلى انخفاض الربحية.
- جاء في المادة سابعاً أنّ على المصرف أخذ التدابير اللازمة للتأكد من أن الجهة البائعة للسلعة هي طرف ثالث غير العميل أو وكيله، ويرى الباحث أنّ ذلك يعدّ خطراً كبيراً على المصرف في ظلّ ضعف المعلومات والسجلات التجارية ما يعني عدم إمكانية التحقق من ذلك والوقوع في مخالفة قانونية تزيد من مخاطره وتنعكس سلباً على الربحية.
- في البند ثامناً تمّ ذكر أنّ مالك الأصل (المصرف) يتحمل مخاطر الطريق وكل ما يطرأ على الأصل من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين ولا يجوز تحميل الأمر بالشراء (العميل) بأي من تلك المخاطر، ولا يعدّ مخاطر الطريق من المخاطر الجوهرية في الوقت الحالي وخاصة أنّ السلع اليوم هي محلية ولا تحتاج لنقل من خارج البلاد.

- ذكر القرار أنه في مرحلة العقد يجب تضمين حيثما ينطبق: عقد المراهبة (العادية أو للأمر بالشراء) البائع (المصرف)، الأمر بالشراء، الكفيل، هامش الجدية، الأصل موضوع العقد، المستندات العائدة للأصل، ويرى الباحث أن هذه التفاصيل كافية لإيضاح ماهية العقد وسهولة فصل النزاعات عند الخلاف على موضوع العقد مثلاً تحديد مواصفات السلعة بدقة.
- يجب تضمين عقد المراهبة تحديداً دقيقاً لتاريخ إبرام العقد (الساعة - الدقيقة)، ويشير الباحث إلى أن هذه المادة أساسية لكون المصرف لا يستطيع بيع ما يملكه وعليه فلا بد من تحديد دقيق لوقت الشراء للأصل ووقت دقيق لوقت بيع الأصل للعميل.
- تمّ ذكر أنه يجب أن يذكر في العقد أنه في حال عرض على العميل أن يتسلم البضاعة في الموعد المحدد ولكنه أرجأ ذلك فإنها حينئذ تصبح على ضمانه، ويرى الباحث أن هذا الأمر يساعد على تخفيض المخاطر على المصرف ومن مصلحة المصرف العمل على التسليم السريع للسلعة لكي لا يتحمل جانب اهتلاك.
- تمّ ذكر أنه في حال شراء المصرف السلعة بالأجل الزمني بقصد بيعها بالمراهبة فإنه يجب عليه الإفصاح للعميل عن ذلك، ويجب تضمين العقد تفاصيل المصرفيات التي ستدخل في الثمن (مصرفيات النقل، والتخزين، ورسوم الاعتماد المستندي، وأقساط التأمين، وغير ذلك)، ويرى الباحث أن مضمون هذه المادة لا يؤثر على الربحية لكونه في ظل معدلات التضخم المرتفعة تقلّ البيع الآجل.
- يجب تضمين العقد ثمن التكلفة (ثمن الشراء + المصرفيات المتفق عليها) والربح كل على حدة، ويرى الباحث إدراج الحسومات التي حصل عليها المصرف نتيجة شراءه لهذه السلعة من مصدر محدد، وهذا الأمر يساعد على مزيد من الشفافية حول عملية المراهبة.
- تمّ ذكر أنه لا يجوز اشتراط زيادة على ثمن البيع يستحقها المصرف في حال التأخر في السداد . ويجب تضمين العقد عبارة: « يلتزم الطرف الثاني (العميل)، في حال تأخره عن سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المقررة، بالتصدق بمبلغ محدد أو نسبة من الثمن يصرف في وجوه الخير بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، وذلك في حال لم يثبت العميل أن تأخره عن السداد ليس على سبيل المماطلة» ، ويرى الباحث أن هذا الإجراء لا يحدّ من مخاطر الائتمان لدى المصرف فهذا

ليس جزءً من التعويض على خسارة المصرف الإسلامي نتيجة التأخر في تسديد الأقساط المترتبة على العميل.

- تم ذكر أنه يجب تضمين العقد، في حال وجود شرط ببراءة المصرف من عيوب السلعة كلها أو بعضها، تفويض المصرف للعميل بالرجوع على البائع الأول بشأن التعويض عن العيب الثابت للمصرف التعويض عنه تجاه البائع. وفي حال عدم اشتراط المصرف براءته من العيوب الخفية القديمة التي يظهر أثرها بعد العقد فإنه يجب تضمين العقد عبارة: «تقتصر مسؤولية المصرف على العيوب الخفية القديمة دون الحادثة (المستجدة)». ، ومن وجهة نظر الباحث فإنّ هذا البند يساعد في تخفيض مخاطر المصرف الإسلامي مع ضرورة الإشارة إلى الحاجة للتدقيق الكبير على السلع موضوع المرابحة وبشكل خاص تلك التي تكون لها قيمة اقتصادية مرتفعة.

- كما ذكر أنه في حال تم الاتفاق بين المصرف والعميل على أداء دين المرابحة بعملة أخرى مغايرة لعملة الدين، فيجب تضمين العقد أن يتم ذلك بسعر الصرف يوم السداد، وأن يتم تسديد الدين بأكمله أو تسديد المقدار المتفق على مصارفته، بحيث لا يبقى في الذمة شيء من المبلغ المتفق على مصارفته، ويرى الباحث أنه في ظلّ تقلبات سعر الصرف فلا بدّ من إلغاء العمل بهذه المادة لكونها تشكل مخاطر كبيرة على المصرف تنعكس على ربحيتها.

- ذكر القرار أنه في حال طلب المصرف من العميل تقديم شيكات أو سندات لأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء، يجب تضمين العقد عبارة: «لا يحق للمصرف استخدام الشيكات أو السندات إلا في مواعيد استحقاقها ، وعليه يرى الباحث أنّ هذا البند يساعد المصرف والعمل على تقليل المخاطر على حد سواء .

- ذكر في القرار أنه يجب تضمين العقد تأكيد العميل موافقته على شروط العقد وفهمه لها. ويجب صياغة شروط العقد بلغة واضحة ودقيقة وغير غامضة، ويجب أن لا تتضمن الصياغة تضليلاً متعمداً يمكن أن يؤدي إلى عدم فهم العميل واستيعابه للآثار المترتبة على العقد، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ذلك يخفف من المخاطر القانونية المترتبة على المصرف وهذا الأمر سيساعد على الحفاظ على سمعة جيدة وانعكاسها إيجاباً على الربحية.

- في الفقرة ت، يجب على المصرف تصفية الأصول الناجمة عن عمليات مرابحة غير منفذة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تصنيفها ضمن الحساب رقم 15404 في وضعية الأصول من

الأوضاع المصرفية الإسلامية الصادرة عن مجلس الوزراء بالقرار رقم 5492 تاريخ 2007/12/2،
ويرى الباحث أنه يمكن زيادة المدة لتصبح 9 أشهر نتيجة حالة الركود الحاصلة في السوق السورية
المترافقة مع معدلات التضخم المرتفعة.

خاتمة الفصل:

استعرض الفصل النظري مفهوم المصارف الإسلامية مع التركيز على منتج المرابحة لما له وزن كبير من التسهيلات الائتمانية لبنك سورية الدولي الإسلامي.

ويرى الباحث في هذا الإطار أنّ مصرف سورية المركزي قد أصدر القرار رقم 4 غير المنشور على موقع مصرف سورية المركزي الذي تضمن ضوابط حساب المخصصات وكان هذا القرار متوائماً مع المعيار المحاسبي رقم 31 الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية، وهو يتوافق مع ما ذكر في المادة إلا أنّ هذا القرار في ظل التوسع في استخدام المرابحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية قد يخلق أثراً إيجابياً أو سلبياً على ربحية المصرف الإسلامي حيث قد يؤدي التمويل بالمرابحة إلى زيادة ربحية المصارف وذلك مع وجود هامش كافي للربح لدى المصارف الإسلامية، إلا أنّ المرابحة قد تؤدي إلى انخفاض مؤشرات الربحية نتيجة ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا النوع من المخاطر، الأمر الذي يقود إلى أهمية درجة توجه المصرف نحو المخاطرة التي يمكن التعبير عنها بنسبة التغطية باستخدام المخصصات فالاحتفاظ بمخصصات ذمم ببيع آجلة مرتفعة قد يؤدي إلى زيادة المصاريف وانخفاض الربحية، والعكس بالعكس.

أمّا فيما يتعلق بتنظيم عملية المرابحة كما ذكرت المادة الأولى في مرحلة ما قبل عقد المرابحة البند الثاني أنه في حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف. ويعتبر هامش الجدية أمانة للحفظ لدى المصرف لا يجوز التصرف فيه، أو يأذن العميل للمصرف باستثماره على أساس المضاربة الشرعية، ويرى الباحث في هذا الإطار أنّ:

(1) إنّ هذا الشرط يساعد في إقناع المصرف في تقليل التمويل بالمرابحة، ففي ظل ارتفاع احتمال نكول العميل عن السداد نتيجة ارتفاع الأسعار سيشكل ذلك ضغطاً على المصرف لتشكيل مزيد من المخصصات لمواجهة هذه المخاطر فترتفع مصاريفه ويقلل ذلك من ربحيته.

(2) يمكن استخدام هذا الهامش في عمليات المضاربة في ظل ارتفاع حجم التمويل بالمرابحة، ما يعني إمكانية تنويع محفظة التمويل لدى المصارف الإسلامية السورية.

الفصل التطبيقي: الدراسة العملية

تمهيد:

يستعرض هذا الجزء من الرسالة دراسة لبعض بنود الأصول وحقوق الملكية وبعض المؤشرات المالية التي تربط بينهما، ونبين أدناه هذه المؤشرات:

1. نسبة الديون غير المنتجة.
2. معدل العائد على الأصول.
3. معدل العائد على حقوق الملكية.
4. ربحية السهم.

مع ضرورة الإشارة إلى استبعاد أرباح القطع البنوي لإعطاء صورة واضحة عن وضع المصرف المالي.

كما استخدم الباحث مجموعة من المؤشرات الوصفية لدراسة هذه المتغيرات مع التركيز على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اللذين يوضح كليهما مدى وجود تذبذب في المتغيرات التي تتم دراستها، الأمر الذي سيساعد في دراسة قدرة المصرف على تحقيق الاستدامة في المتغيرات المصرفية، وذلك قبل وبعد تطبيق المعيار المحاسبي رقم 30 الذي نظمته القرار رقم 4 الصادر عن مصرف سورية المركزي.

وبهدف الربط بين هذه المتغيرات كما هو مبين في نموذج الدراسة فقد تمّ استخدام نماذج الانحدار لدراسة تأثير المربحة ومخاطر الائتمان في ربحية مصرف سورية الدولي الإسلامي، وتمّ إجراء نماذج الدراسة من خلال حزمة Data Analysis المرفقة مع برنامج Excel.

1.3: تطور ووصف بعض بنود ميزانية وقائمة دخل بنك سورية الدولي الإسلامي:

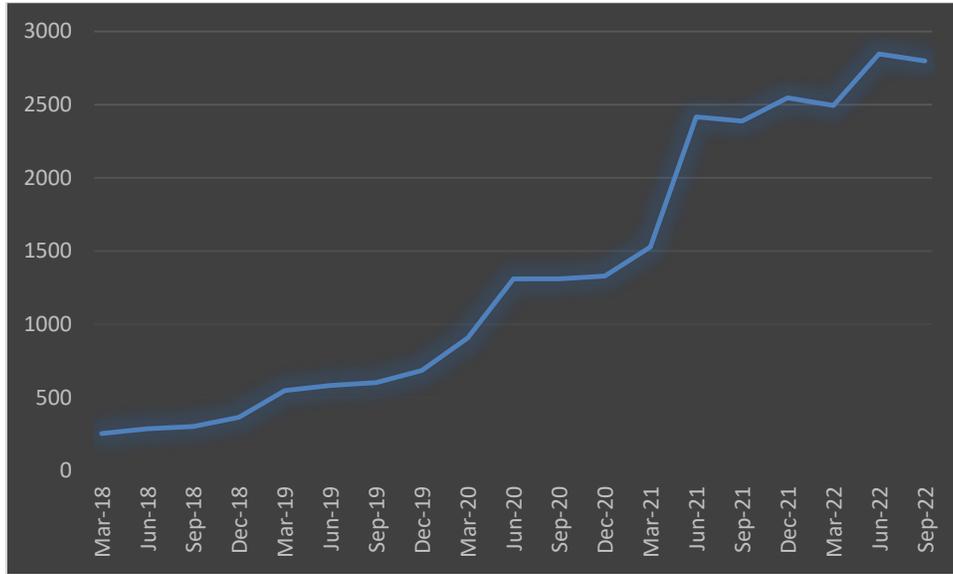
تمّ عرض المؤشرات الآتية:

1. إجمالي الأصول.
2. إجمالي حقوق الملكية.
3. التمويل بالمربحة ونسبة مخاطر الائتمانية.
4. نسب ومؤشرات الربحية.

- تطور إجمالي الأصول:

يوضح الشكل الآتي تطور إجمالي الأصول:

الشكل رقم (1): تطور إجمالي الأصول:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكل رقم (1) أنّ المعيار المحاسبي رقم 30 الذي بدأ تطبيقه في عام 2019 أحدث تغييراً جوهرياً في تطور إجمالي الأصول لدى المصرف، حيث ارتفعت قيمة الأصول بنسبة قاربت 43% خلال الفترة الربع الأولى وحتى الربع الرابع من عام 2018، في حين ارتفع معدل نمو الأصول خلال عام 2018 ليلبلغ 43%، في حين شهد معدل نمو الأصول خلال الأعوام اللاحقة 25%، 47%، 67%، 15%

إنّ الذبذبة الحاصلة في معدل نمو إجمالي الأصول ناجم عن تغير واضح في قيم ذمم البيوع الآجلة التي تأثرت على نحو ملحوظ بالمخصصات التي تمّ تشكيلها وفق المعيار المحاسبي رقم 30.

كما يوضح الجدول الآتي الوصف الإحصائي لإجمالي الأصول:

الجدول رقم (1): نتائج الوصف الإحصائي لإجمالي الأصول:

Mean	1342.205
Median	1310
Standard Deviation	946.8113
Skewness	0.433586
Range	2590.223

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EXCEL

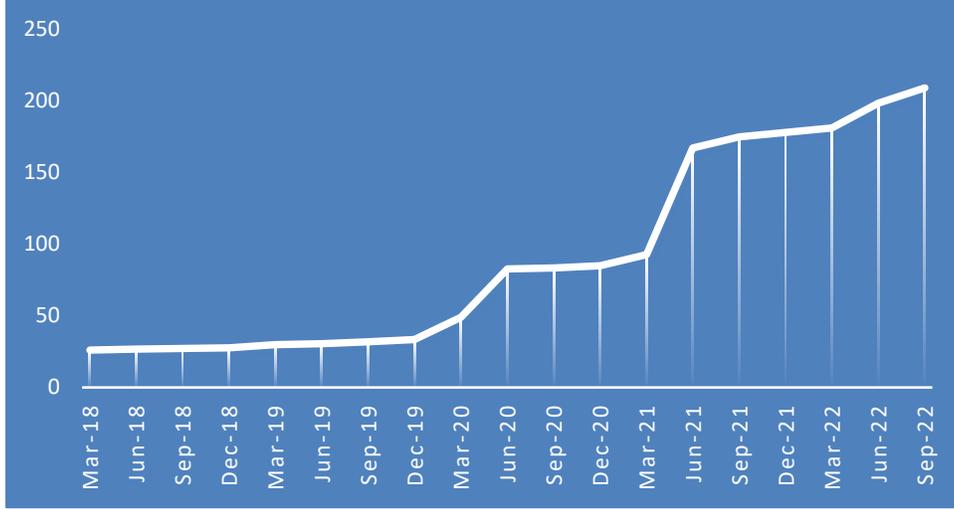
يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1. بلغ متوسط إجمالي الأصول 1,342 مليار ليرة سورية، في حين بلغ الانحراف المعياري 947 مليار ليرة سورية مع يعني وجود تذبذب كبير في إجمالي الأصول وعدم القدرة على تحقيق استدامة في معدل نمو الأصول، وقد يعزى هذا الأمر من وجهة نظر الباحث إلى تطبيق المعيار المحاسبي الذي أدى إلى اختلاف كبير في قيم التسهيلات الائتمانية كونها تخصم منها المخصصات يؤثر على حجم الميزانية وهذا الأمر انعكس على تذبذب واضح في العائد على الأصول.
2. بلغ معامل الالتواء 0.43 وهي أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للمتغير حيث أنّ القيمة المثلى هي 0 حتى يتحقق شرط التوزيع الطبيعي، وعليه فإنّ معظم القيم أكبر من المتوسط الحسابي البالغ 1,342 مليار ليرة سورية، ويّدل ذلك من وجهة نظر الباحث أنّ هناك تطوراً ملحوظاً وخاصة أنّ معظم القيم أكبر من المتوسط الحسابي.
3. بلغت قيمة المدى التي تعبر عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة 2,580 مليار ليرة سورية ما يعكس التطور الملحوظ الذي حققه البنك بهدف تعزيز موجوداته ورفع حصته السوقية.

- تطور إجمالي حقوق الملكية:

يوضح الشكل الآتي تطور إجمالي حقوق الملكية:

الشكل رقم (2): تطور إجمالي حقوق الملكية:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أنه لا يوجد علاقة واضحة بين تطبيق المعيار المحاسبي رقم 30 وإجمالي حقوق الملكية، الأمر الذي قد يعزى إلى كون المعيار المعيار المحاسبي رقم 30 الناظم وفق القرار رقم 4 يتعلق بالمخصصات على التسهيلات الائتمانية بالتالي يؤثر على قيم الأصول وليس على حقوق الملكية بشكل مباشر.

إلا أنه من الضرورة الإشارة إلى أن هناك تطوراً ملحوظاً ومدروساً إجمالي حقوق الملكية سيؤثر بالتبعية على ربحية بنك سورية الدولي الإسلامي، ما سيؤثر على قدرة المصرف على تحقيق هدف استدامة الربحية.

كما يوضح الجدول الآتي الوصف الإحصائي لإجمالي حقوق الملكية:

الجدول رقم (2): نتائج الوصف الإحصائي لإجمالي حقوق الملكية:

Mean	91.28
Median	82.71
Standard Deviation	69.41
Skewness	0.605
Range	183.91

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

1. بلغ متوسط إجمالي حقوق الملكية 91 مليار ليرة سورية، في حين بلغ الانحراف المعياري 69 مليار ليرة سورية مع يعني وجود تذبذب كبير في إجمالي حقوق الملكية وعدم القدرة على تحقيق استدامة في معدل نمو حقوق الملكية.

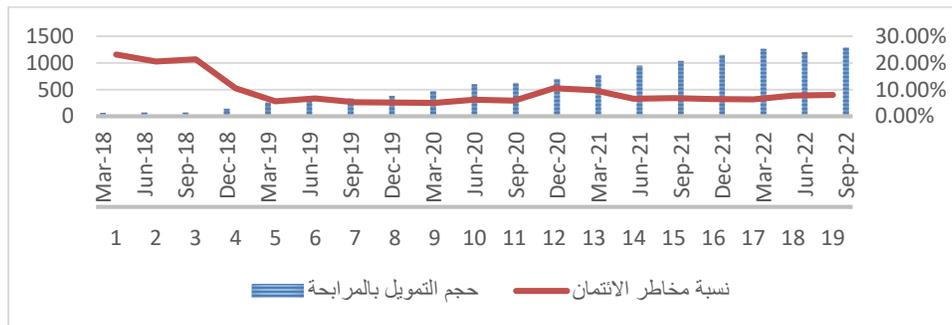
2. بلغ معامل الالتواء 0.605 ما يعني أن معظم القيم أكبر من المتوسط الحسابي البالغ 91 مليار ليرة سورية، وهو أكبر من معامل الالتواء لإجمالي الأصول ما يعني أن تسارع تطور حقوق الملكية أعلى من تطور إجمالي الأصول وهذا ما يتضح من خلال معدلات النمو لكلا المتغيرين.

3. بلغت قيمة المدى التي تعبر عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة 184 مليار ليرة سورية ما يعكس التطور الملحوظ الذي حققه البنك بهدف تعزيز حقوق الملكية.

- تطور حجم المربحة ونسبة مخاطر الائتمان:

يوضح الشكل الآتي تطور إجمالي حجم المربحة ونسبة مخاطر الائتمان:

الشكل رقم (3): تطور حجم التمويل بالمربحة ونسبة مخاطر الائتمان:



يتضح من خلال الشكل رقم (3) أنه يوجد أثر واضح لتطبيق المعيار المحاسبي رقم 30 في كل من حجم التمويل بالمرابحة ونسبة مخاطر الائتمان، وذلك لكون المعيار المحاسبي رقم 30 يركز بشكل أساسي على المخصصات على التسهيلات الائتمانية التي بمعظمها في هذه الحالة هي حجم التمويل بالمرابحة، كما أنّ هذا الأمر يفسر التغيير في الأصول والتذبذب الكبير الحاصل وهذا ما تمّ بيانه سابقاً.

حيث أدى هذا القرار إلى توجه المصرف نحو المخاطر من خلال زيادة حجم التمويل بالمرابحة وهذا ما اتضح من خلال نمو واضح في حجم التمويل بالمرابحة فبعد أن بلغ حجم هذا التمويل في نهاية عام 2018 ما يقارب 142 مليار ليرة سورية أصبح 1,283 مليار ليرة سورية، وبنسبة ارتفاع فاقت 800%.

كما استطاع المعيار المحاسبي رقم 30 تحقيق استقرار نسبي في مخاطر الائتمان على الرغم من ارتفاع حجم التمويل بالمرابحة ما يعكس كفاءة المصرف في إدارة مخصصاته.

إلا أنّه من الضرورة الإشارة إلى أنّ هذا التوسع في حجم التمويل بالمرابحة قد يخلق مخاطر أكبر على المدى الطويل وعلى نحو خاص بسبب ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بسياسة المصرف التسليفية في ظل مشكلة التضخم الواضحة التي يعاني منها الاقتصاد السوري.

كما يوضح الجدول الآتي الوصف الإحصائي لإجمالي التمويل بالمرابحة ونسبة مخاطر الائتمان:

الجدول رقم (3): نتائج الوصف الإحصائي لحجم التمويل بالمرابحة ونسبة مخاطر الائتمان:

	MUR	CR %
Mean	612	9.34
Median	601	6.67
Standard Deviation	430	5.75
Skewness	0.27	1.73
Range	1,220	18.13

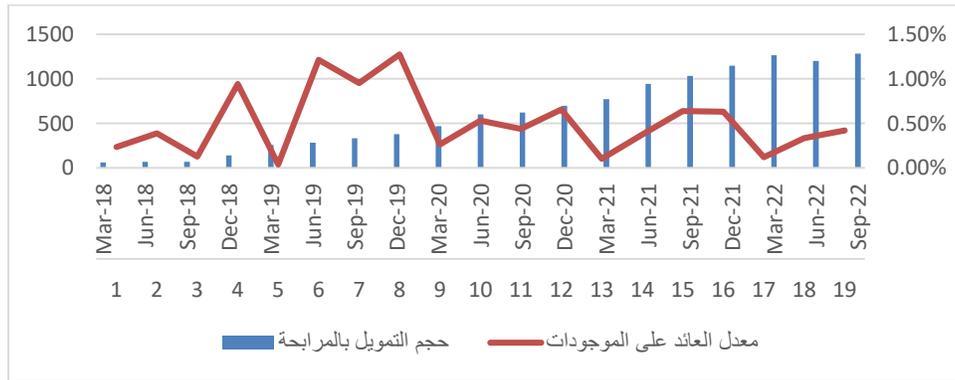
المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EXCEL

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1. بلغ متوسط حجم التمويل بالمرابحة 612 مليار ليرة سورية، في حين بلغ الانحراف المعياري 430 مليار ليرة سورية ما يعني وجود تذبذب كبير ولكن كان هذا التذبذب لصالح الارتفاع.
 2. بلغ معامل الالتواء لحجم التمويل بالمرابحة 0.27 ما يعني أنّ توازناً في توزيع القيم.
 3. بلغت قيمة المدى التي تعبر عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة 1,220 مليار ليرة سورية ما يعكس توجه المصرف نحو المخاطرة من خلال زيادة حجم التمويل بالمرابحة، وهذا الأمر يمكن ربطه من خلال معدل التضخم المرتفعة التي تقلل أيضاً من العائد المتولد عن التمويل بالمرابحة.
 4. بلغ متوسط نسبة مخاطر الائتمان 9.34%، في حين بلغ الانحراف المعياري 5.75%، ما يعني وجود تذبذب كبير ويعزى هذا الأمر إلى التذبذبات الحاصلة في حجم التمويل بالمرابحة التي تؤكد على أنّها مرتبطة بحجم المخصصات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة.
 5. بلغت قيمة المدى لنسبة مخاطر الائتمان 18.13% مع ضرورة إلى أنّ الاتجاه العام هو الانخفاض، ما يعكس كفاءة المصرف في إدارة مخاطر الائتمان وهو أمر يمكن تفسيره لكون المصرف يبيع سلعة بعد أن يقوم بشرائها مع وعد بالشراء ما يعني أنّ مخاطر الائتمان منخفضة.
- معدل العائد على الأصول:

يوضح الشكل الآتي تطور معدل العائد على الأصول:

الشكل رقم (4): تطور معدل العائد على الأصول وحجم التمويل بالمرابحة:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكل رقم (4) أنّ:

1. على الرغم من أنّ حجم التمويل بالمرابحة هو بالازدياد المطرد، إلا أنّ ذلك لم ينعكس في تحقيق استدامة في معدل العائد على الأصول، حيث اتضح وجود تذبذب واضح في معدلات العائد على الأصول وهو الأمر الذي تمّ تأكيده سابقاً من خلال تطور إجمالي الأصول، كما يشير ذلك إلى ضعف مساهمة تمويل بالمرابحة في العائد الناتج نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.
2. أثر المعيار المحاسبي رقم 30 أو بمعنى آخر القرار رقم 4 على ربحية المصرف على نحو سلبي حيث كانت مستويات الربحية قبل تطبيق القرار أعلى عما عليها قبل تطبيق القرار، الأمر الذي يفسره الباحث في صورة مبالغة في تشكيل المخصصات التي تؤدي إلى انخفاض الربح بالتالي انخفاض معدل العائد على الأصول.

كما يوضح الجدول الآتي الوصف الإحصائي لمعدل العائد على الأصول:

الجدول رقم (4): نتائج الوصف الإحصائي لمعدل العائد على الأصول:

	ROA %
Mean	0.51
Median	0.42
Standard Deviation	0.37
Skewness	0.81
Range	1.12

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EXCEL

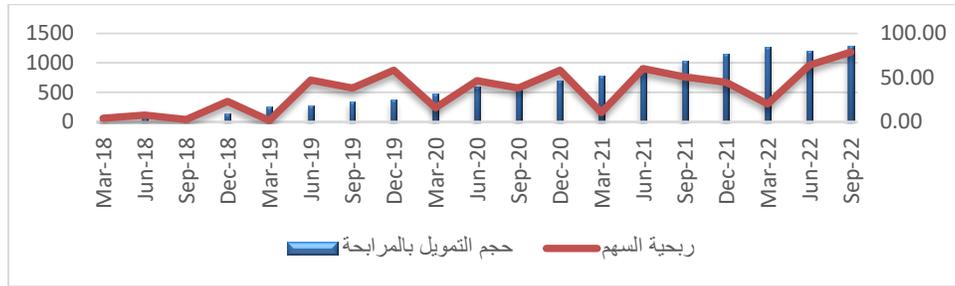
يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1. بلغ متوسط معدل العائد على الأصول 0.51%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.37% ما يعني وجود تذبذب كبير في معدل العائد على الأصول.
2. بلغ معامل الالتواء لمعدل العائد على الأصول 0.81 ما يعني أنّ هناك انزياحاً للقيم نحو اليمين.
3. بلغت قيمة المدى التي تعبر عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة 1.12% مع ضرورة الإشارة إلى أنّ الاتجاه العام هو الانخفاض في معدل العائد على الأصول.

- ربحية السهم:

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم:

الشكل رقم (5): تطور ربحية السهم:



يتضح من خلال الشكل رقم (5) أنّ:

1. على الرغم من أنّ حجم التمويل بالمرابحة هو بالازدياد المطرد، إلا أنّ ذلك لم ينعكس في تحقيق ربحية سهم مستدام وذلك ناجم بشكل أساسي عن تذبذب في الربحية ما سينعكس على تذبذب في ربحية الأسهم.

2. أثر المعيار المحاسبي رقم 30 أو بمعنى آخر القرار رقم 4 على ربحية المصرف على نحو سلبي حيث كانت ربحية السهم قبل تطبيق القرار أقل عما عليها بعد تطبيق القرار.

كما يوضح الجدول رقم (5) نتائج الوصف الإحصائي لمعدل العائد على الأصول لربحية السهم:

الدول رقم 5: الوصف الإحصائي لربحية السهم:

	EPS
Mean	35.26
Median	38.32
Standard Deviation	23.94
Skewness	0
Range	77.38

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

1. بلغت ربحية السهم 35.26 ليرة سورية، في حين بلغ الانحراف المعياري 23.94 ليرة سورية ما يعني وجود تذبذب كبير في ربحية السهم ناجمة عن تذبذب الأرباح.
2. بلغ معامل الالتواء لربحية السهم 0 ما يعني تماثل القيم أي أنّ هناك تقارباً بين القيم أقل من المتوسط الحسابي والقيم الأكبر من المتوسط الحسابي.
3. بلغت قيمة المدى التي تعبر عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة 77.38 ليرة مع ضرورة الإشارة إلى أنّ الاتجاه العام هو الصعود في ربحية السهم.

2.3: تطبيق نماذج الانحدار واختبار الفرضيات:

يتضمن:

1.2.3: أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول:

يستعرض هذا الجزء نتائج نموذج الانحدار لأثر المرابحة ومخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول، حيث يوضح الجدول الآتي القوة التفسيرية لنموذج أثر المرابحة في معدل العائد على الأصول:
الجدول رقم (6): ملخص نموذج أثر المرابحة في معدل العائد على الأصول:

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.21
R Square	0.04
F	0.77
SIG	0.39

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال تاجدول السابق أن:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 4% أي أنّ 4% من التغيرات في معدل العائد على الأصول ناجمة عن التغير في حجم التمويل بالمرابحة، وهو الأمر الذي يؤكد ما تمّ ذكر سابقاً عن أنّ المساهمة الضعيفة للمرابحة في تحقيق أرباح مرتفعة قليل.
 - بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F 0.39 وهي أكبر من 0.05، أي أنّ النموذج ككل غير معنوي، ولا داعي لإيجاد معاملات النموذج.
- وللتأكد من مدى قدرة النموذج على تفسير التغير في معدل العائد على الأصول من خلال حجم التمويل بالمرابحة، يوضح الجدول الآتي القيم المقدرة والقيم الفعلية لمعدل العائد على الأصول:
- الجدول رقم (7): الفرق بين القيم المقدرة والبقاوي لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول:

<i>OBSERVATION</i>	<i>PREDICTED ROA</i>	<i>RESIDUALS</i>
1	0.60%	-0.36%
2	0.60%	-0.21%
3	0.60%	-0.47%
4	0.59%	0.36%
5	0.56%	-0.53%
6	0.56%	0.65%
7	0.55%	0.40%
8	0.54%	0.73%
9	0.53%	-0.26%
10	0.50%	0.03%
11	0.50%	-0.06%
12	0.49%	0.17%
13	0.47%	-0.37%
14	0.44%	-0.07%
15	0.43%	0.21%
16	0.41%	0.07%
17	0.39%	-0.27%
18	0.40%	-0.06%
19	0.38%	0.04%

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

تعرف البواقي بأنها الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية وكلما كان أقل كلما كانت جودة النموذج أفضل، ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك فرقاً كبيراً بين معدل العائد على الأصول المقدر ومعدل العائد على الأصول الفعلي كون متغيراً واحداً وهو حجم التمويل بالمرابحة لا يفسر هذا التغير في معدل العائد على الأصول.

تمّ إدخال متغير المخاطر الائتمانية معبراً عنها بنسبة المخصصات لمعرفة فيما إذا كان الإدخال سيغير من طبيعة العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول.

يوضح الجدول الآتي القوة التفسيرية لنموذج أثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول:

الجدول رقم (8): ملخص نموذج أثر المرابحة في معدل العائد على الأصول:

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.52
R Square	0.27
F	3.98
SIG	0.05

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 27% أي أنّ 27% من التغيرات في معدل العائد على الأصول ناجمة عن التغير في حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية ما يعكس أهمية إدخال المخاطر الائتمانية عند دراسة أثر المرابحة في العائد على الأصول، وهو أعلى من القوة التفسيرية لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول ما يعكس أهمية المخاطر الائتمانية في تفسير الربحية.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار $F = 0.05$ وهي مساوية إلى 0.05، أي أنّ النموذج ككل معنوي، ما يعني أنّ الإدخال لمتغير المخاطر الائتمانية قد أدى إلى تحسن في أداء النموذج وهناك داع لإيجاد معلمات النموذج.

والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير المعلمات:

الجدول رقم (9): نتائج تقدير معاملات أثر المخاطر الائتمانية وحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول:

	COEFFICIENTS	STANDARD ERROR	T STAT	P-VALUE
INTERCEPT	0.010909	0.00253	4.312511	0.000536
CR	-0.03542	0.0158	-2.24156	0.039519
MUR	-4.2E-06	2.11E-06	-1.99523	0.063337

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

- هناك أثر معنوي سلبي للمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.04 وهي أقل من 0.05، كما أن هذا الأثر سلبي حيث بلغت قيمة المعلمة -0.04 أي أن زيادة المخاطر الائتمانية معبراً عنه بنسبة المخصصات تؤدي إلى انخفاض الربحية بمقدار 0.04%، ويمكن تفسير الأمر على أن زيادة حجم المخصصات يقلل من صافي الربح بعد الضريبة ما ينعكس على معدل العائد على الأصول.

- هناك أثر معنوي سلبي للمرابحة في معدل العائد على الأصول عند مستوى دلالة 10% حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.06 وهي أقل من 0.10، كما أن هذا الأثر سلبي حيث بلغت قيمة المعلمة -4.2E-06 أي أن زيادة حجم التمويل بالمرابحة تؤدي إلى انخفاض الربحية بمقدار -4.2E-06، ويمكن أن يعزى ذلك لكون التمويل بالمرابحة يرفع من المخاطر الائتمانية فتقل الربحية وينخفض معها العائد على الأصول.

وللتأكد من مدى قدرة النموذج على تفسير التغير في معدل العائد على الأصول من خلال حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية، يوضح الجدول الآتي القيم المقدرة والقيم الفعلية لنموذج العوامل المؤثرة في العائد على الأصول:

الجدول رقم (10): الفرق بين القيم المقدرة والبواقي لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول:

<i>Observation</i>	<i>Predicted roa</i>	<i>Residuals</i>
1.00	0.25%	-0.01%
2.00	0.34%	0.05%
3.00	0.30%	-0.18%
4.00	0.66%	0.28%
5.00	0.78%	-0.74%
6.00	0.73%	0.48%
7.00	0.77%	0.19%
8.00	0.75%	0.53%
9.00	0.72%	-0.45%
10.00	0.62%	-0.09%
11.00	0.62%	-0.18%
12.00	0.42%	0.23%
13.00	0.42%	-0.31%
14.00	0.46%	-0.09%
15.00	0.42%	0.22%
16.00	0.38%	0.09%
17.00	0.33%	-0.21%
18.00	0.31%	0.03%
19.00	0.27%	0.16%

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك فارقاً أقل في حال إدخال نسبة المخاطر الائتمانية، الأمر الذي يعكس أهمية إدخال المخاطر الائتمانية عندما نريد معرفة سبب التغيرات في معدل العائد على الأصول.

2.2.3: أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية:

يستعرض هذا الجزء نتائج نموذج الانحدار لأثر المرابحة ومخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث يوضح الجدول الآتي القوة التفسيرية لنموذج أثر المرابحة في العائد على حقوق الملكية:
الجدول رقم (11): ملخص نموذج أثر المرابحة في العائد على حقوق الملكية:

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.21
R Square	0.04
F	0.82
SIG	0.38

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 4% أي أن 4% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية ناجمة عن التغير في حجم التمويل بالمرابحة، وهو ذات الأمر الذي يفسر ضعف مساهمة هذا المتغير في تفسير التغير في معدل العائد على حقوق الملكية.
- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F 0.38 وهي أكبر من 0.05، أي أن النموذج ككل غير معنوي، ولا داعي لإيجاد معاملات النموذج، وهذا الأمر يفسر من خلال عدم إدخال متغيرات أخرى. وللتأكد من مدى قدرة النموذج على تفسير التغير في معدل العائد على حقوق الملكية من خلال حجم التمويل بالمرابحة، يوضح الجدول الآتي القيم المقدرة والقيم الفعلية لمعدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (12): الفرق بين القيم المقدرة والبواقى لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية:

<i>OBSERVATION</i>	<i>PREDICTED ROE</i>	<i>RESIDUALS</i>
1	10.08%	-7.75%
2	10.06%	-5.84%
3	10.07%	-8.62%
4	9.80%	2.75%
5	9.37%	-8.65%
6	9.28%	13.90%
7	9.10%	8.96%
8	8.94%	17.22%
9	8.61%	-3.74%
10	8.14%	0.28%
11	8.07%	-1.18%
12	7.80%	2.48%
13	7.52%	-5.80%
14	6.90%	-1.50%
15	6.58%	2.14%
16	6.17%	0.62%
17	5.75%	-4.09%
18	5.98%	-1.15%
19	5.68%	-0.03%

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك فارقاً كبيراً بين معدل العائد على حقوق الملكية الفعلي والمقدر وهذا ما اتضح من خلال قيمة البواقى حيث يتضح وجود قيم بعيدة عن الصفر.

تم إدخال متغير المخاطر الائتمانية معبراً عنها بنسبة المخصصات لمعرفة فيما إذا كان الإدخال سيغير من طبيعة العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على حقوق الملكية.

يوضح الجدول الآتي القوة التفسيرية لنموذج أثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (13): ملخص نموذج أثر المرباحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية:

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.59
R Square	0.35
F	4.36
SIG	0.03

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 35% أي أن 35% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية ناجمة عن التغير في حجم التمويل بالمرباحة والمخاطر الائتمانية ما يعكس أهمية إدخال المخاطر الائتمانية عند دراسة أثر المرباحة في العائد على حقوق الملكية كما يمكن استنتاج أن القوة التفسيرية لنموذج أثر المخاطر والمرباحة في العائد على حقوق الملكية هي أعلى بكثير من أثرها على العائد على الأصول.

- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F 0.03 وهي أقل من 0.05، أي أن النموذج ككل معنوي، وهناك داع لإيجاد معلمات النموذج. والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير المعلمات:

الجدول رقم (14): نتائج تقدير معلمات أثر المخاطر الائتمانية وحجم التمويل بالمرباحة في معدل العائد على حقوق الملكية:

	<i>COEFFICIENTS</i>	<i>STANDARD ERROR</i>	<i>T STAT</i>	<i>P-VALUE</i>
INTERCEPT	0.213763	0.047392	4.510528	0.000356
CR	-0.81539	0.296016	-2.75454	0.014102
MUR	-9.2E-05	3.96E-05	-2.33542	0.03287

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

- هناك أثر معنوي سلبي للمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.01 وهي أقل من 0.05، كما أن هذا الأثر سلبي حيث بلغت قيمة المعلمة -0.81 أي أن زيادة المخاطر الائتمانية معبراً عنه بنسبة المخصصات تؤدي إلى انخفاض الربحية بمقدار 0.82%، ويمكن تفسير الأمر على أن زيادة حجم المخصصات يقلل من صافي الربح بعد الضريبة ما ينعكس على معدل العائد على حقوق الملكية مع ضرورة الإشارة إلى أن أثر المخاطر الائتمانية.

- هناك أثر معنوي سلبي للمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.03 وهي أقل من 0.05، كما أن هذا الأثر سلبي حيث بلغت قيمة المعلمة -9.2E-05 أي أن زيادة حجم التمويل بالمرابحة معبراً عنه بنسبة المخصصات تؤدي إلى انخفاض الربحية بمقدار -4.2E-06، ويمكن أن يعزى ذلك لكون التمويل بالمرابحة يرفع من المخاطر الائتمانية فتقل الربحية وينخفض معها العائد على حقوق الملكية.

وللتأكد من مدى قدرة النموذج على تفسير التغير في معدل العائد على حقوق الملكية من خلال حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية، يوضح الجدول الآتي القيم المقدرة والقيم الفعلية لنموذج العوامل المؤثرة في العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (15): الفرق بين القيم المقدرة والبواقي لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية:

OBSERVATION	PREDICTED	RESIDUALS
	ROE	
1.00	1.95%	0.38%
2.00	4.02%	0.21%
3.00	3.31%	-1.86%
4.00	11.49%	1.06%
5.00	14.38%	-13.66%
6.00	13.31%	9.88%
7.00	14.04%	4.02%
8.00	13.64%	12.52%
9.00	12.96%	-8.09%

10.00	10.80%	-2.38%
11.00	10.83%	-3.94%
12.00	6.36%	3.92%
13.00	6.23%	-4.51%
14.00	7.33%	-1.93%
15.00	6.30%	2.42%
16.00	5.54%	1.25%
17.00	4.50%	-2.83%
18.00	3.97%	0.86%
19.00	2.96%	2.70%

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك فارقاً أقل في حال إدخال نسبة المخاطر الائتمانية.

3.2.3: أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم:

يستعرض هذا الجزء نتائج نموذج الانحدار لأثر المرابحة ومخاطر الائتمان في ربحية السهم، حيث يوضح الجدول الآتي القوة التفسيرية لنموذج أثر المرابحة في ربحية السهم:

الجدول رقم (16): ملخص نموذج أثر المرابحة في ربحية السهم:

Regression Statistics	
Multiple R	0.67
R Square	0.45
F	13.94
SIG	0.00

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 45% أي أنّ 45% من التغيرات في ربحية السهم ناجمة عن التغير في حجم التمويل بالمرابحة.
 - بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F 0.00 وهي أقل من 0.05، أي أنّ النموذج ككل معنوي، وهناك داع لإيجاد معلمات النموذج.
- يوضح الجدول الآتي يوضح نتائج تقدير المعلمات:

الجدول رقم (17): نتائج تقدير معلمات أثر حجم التمويل بالمرابحة في ربحية السهم:

	COEFFICIENTS	STANDARD ERROR	T STAT	P-VALUE
INTERCEPT	11.29145	9.261171	1.219225	0.239406
MUR	0.046627	0.01249	3.733035	0.001655

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- هناك أثر معنوي إيجابي للمرابحة في ربحية السهم عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.00 وهي أقل من 0.05، كما أنّ هذا الأثر معنوي حيث بلغت قيمة المعلمة -0.05 أي أنّ زيادة حجم التمويل بالمرابحة تؤدي إلى ارتفاع الربحية للسهم بمقدار 0.04 ليرة سورية ، ويمكن أن يعزى ذلك لكون التمويل بالمرابحة يرفع من المخاطر والتي يتمّ تحديدها من قبل المستثمرين فترتفع ربحية السهم.

للتأكد من مدى قدرة النموذج على تفسير التغير في ربحية السهم من خلال حجم التمويل بالمرابحة، يوضح الجدول الآتي القيم المقدرة والقيم الفعلية لربحية السهم:

الجدول رقم (18): الفرق بين القيم المقدرة والبواقى لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة في ربحية السهم:

OBSERVATION	PREDICTED EPS	RESIDUALS
1	14.20	-10.17
2	14.50	-6.99
3	14.44	-11.83
4	17.90	5.13
5	23.38	-21.95
6	24.53	22.63
7	26.91	11.29
8	28.95	29.21
9	33.23	-17.35
10	39.33	7.09
11	40.24	-1.91
12	43.77	14.38
13	47.28	-36.62
14	55.35	4.81
15	59.50	42.19
16	64.78	15.76
17	70.18	-50.03
18	67.25	-3.33
19	71.11	7.70

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك فارقاً كبيراً بين ربحية السهم الفعلية والمقدرة وهذا ما اتضح من خلال قيمة البواقى حيث يتضح وجود قيم بعيدة عن الصفر.

تمّ إدخال متغير المخاطر الائتمانية معبراً عنها بنسبة المخصصات لمعرفة فيما إذا كان الإدخال سيغير من طبيعة العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة وربحية السهم.

يوضح الجدول الآتي القوة التفسيرية لنموذج أثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم:

الجدول رقم (19): ملخص نموذج أثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم:

Regression Statistics	
Multiple R	0.69
R Square	0.48
F	7.44
SIG	0.00

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 48% أي أن 48% من التغيرات في ربحية السهم ناجمة عن التغير في حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية ما يعكس أهمية إدخال المخاطر الائتمانية عند دراسة أثر المرابحة في ربحية السهم كما يمكن استنتاج أن القوة التفسيرية لنموذج أثر المخاطر والمرابحة في العائد على حقوق الملكية هي أعلى بكثير من أثرها على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

- بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار $F = 0.00$ وهي أقل من 0.05، أي أن النموذج ككل معنوي، وهناك داع لإيجاد معلمات النموذج. والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير المعلمات:

الجدول رقم (20): نتائج تقدير معلمات أثر المخاطر الائتمانية وحجم التمويل بالمرابحة في ربحية السهم:

	COEFFICIENTS	STANDARD ERROR	T STAT	P-VALUE
INTERCEPT	25.84539	17.48107	1.478479	0.158696
CR	-107.227	109.1886	-0.98203	0.340701
MUR	0.039207	0.014609	2.683731	0.016306

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

- ليس هناك أثر معنوي للمخاطر الائتمانية في ربحية السهم حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.34 وهي أكبر من 0.05، ويمكن أن يفسر ذلك من خلال أن العلاقة غير مباشرة.

- هناك أثر معنوي إيجابي للمرابحة في ربحية السهم عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.02 وهي أقل من 0.05، كما أن هذا الأثر إيجابي حيث بلغت قيمة المعلمة 0.04.

أي أنّ زيادة حجم التمويل بالمرابحة معبراً تؤدي إلى ارتفاع الربحية للسهم بمقدار 0.04، ويمكن أن يعزى ذلك لعلاقة إيجابية بين العائد والمخاطرة.

للتأكد من مدى قدرة النموذج على تفسير التغير في ربحية السهم من خلال حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية، يوضح الجدول الآتي القيم المقدرة والقيم الفعلية لنموذج العوامل المؤثرة في ربحية السهم:
الجدول رقم (21): الفرق بين القيم المقدرة والبواقى لنموذج أثر حجم التمويل بالمرابحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم:

OBSERVATION	PREDICTED EPS	RESIDUALS
1.00	3.51	0.52
2.00	6.55	0.95
3.00	5.55	(2.95)
4.00	20.12	2.91
5.00	29.97	(28.54)
6.00	29.82	17.34
7.00	33.40	4.80
8.00	35.13	23.02
9.00	38.94	(23.06)
10.00	42.84	3.59
11.00	43.87	(5.55)
12.00	41.87	16.27
13.00	45.59	(34.92)
14.00	55.91	4.24
15.00	59.14	42.56
16.00	63.95	16.59
17.00	68.53	(48.38)
18.00	64.60	(0.68)
19.00	67.53	11.28

المصدر: نتائج تحليل البيانات في excel DATA analysis package

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ جودة النموذج مرتفعة.

4.2.3: اختبار الفرضيات:

سيتم اختبار الفرضيات الآتية من خلال الاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد كونها تعبر بشكل أدق وخاصة أنّ إدخال المخاطر الائتمانية أدى إلى تغير في طبيعة العلاقة:

1. لا يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على الأصول لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.06 وهي أقل من 0.10، ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ ليس هناك أثراً معنوياً لحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

2. لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول لدى بنك سورية الدولي الإسلامي. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.04 وهي أقل من 0.05، ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ هناك أثراً معنوياً لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

3. لا يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.03 وهي أقل من 0.05، ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ هناك أثراً معنوياً لحجم التمويل بالمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

4. لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.01 وهي أقل من 0.05، ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ هناك أثراً معنوياً لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

5. لا يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في ربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.02 وهي أقل من 0.05 ما يعني قبول فرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر معنوي لحجم التمويل بالمرابحة في ربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

6. لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في ربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.34 وهي أكبر من 0.05، ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في ربحية السهم لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

5.2.3: استخدام نتائج الدراسة التطبيقية في تقييم التشريعات:

أظهرت النتائج أنّ هناك أثراً سلبياً للمرابحة في معظم مؤشرات الربحية، يضاف إلى ذلك ظهور أثر سلبي للمخاطر الائتمانية في الربحية أيضاً، ما يعني أنّ عدم وجود حدود صريحة لحجم التمويل بالمرابحة في نص القرار أدى إلى تراجع في الربحية لكون الاستثمار في المرابحة تكتفه مخاطر كبيرة من أهمها مخاطر ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما أنّ هناك أثراً سلبياً للمخاطر الائتمانية يعني ضرورة إعادة النظر بتطبيق هذا المعيار وذلك نظراً للمبالغة في تشكيل المخصصات بالشكل الذي ينعكس سلباً على الربحية.

النتائج والتوصيات

1.4: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك أثر سلبي للمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول ويمكن تفسير الأمر على أنّ زيادة حجم المخصصات يقلل من صافي الربح بعد الضريبة ما ينعكس على معدل العائد على الأصول.
- هناك أثر معنوي سلبي للمرابحة في معدل العائد على الأصول حيث أنّ زيادة حجم التمويل بالمرابحة تؤدي إلى انخفاض الربحية بمقدار، ويمكن أن يعزى ذلك لكون التمويل بالمرابحة يرفع من المخاطر الائتمانية فتقل الربحية وينخفض معها العائد على الأصول.
- هناك أثر معنوي سلبي للمخاطر الائتمانية في معدل العائد على حقوق الملكية وزيادة المخاطر الائتمانية معبراً عنه بنسبة المخصصات تؤدي إلى انخفاض الربحية ويمكن تفسير الأمر على أنّ زيادة حجم المخصصات يقلل من صافي الربح بعد الضريبة ما ينعكس على معدل العائد على حقوق الملكية مع ضرورة الإشارة إلى أنّ أثر المخاطر الائتمانية .
- هناك أثر معنوي سلبي للمرابحة في معدل العائد على حقوق الملكية حيث أنّ زيادة حجم التمويل بالمرابحة معبراً عنه بنسبة المخصصات تؤدي إلى انخفاض الربحية، ويمكن أن يعزى ذلك لكون التمويل بالمرابحة يرفع من المخاطر الائتمانية فتقل الربحية وينخفض معها العائد على حقوق الملكية.
- العلاقة غير مباشرة بين ربحية السهم والمخاطر الائتمانية.
- هناك أثر معنوي إيجابي للمرابحة ويمكن أن يعزى ذلك لعلاقة الإيجابية بين العائد والمخاطرة.

2.4: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يمكن التوصية بالآتي:

1. العمل على تخفيض التمويل بالمرابحة لوجود أثر سلبي للمرابحة في الربحية.
2. استخدام هامش الجديدة في التشجيع على عمليات المضاربة بما يساعد على تخفيض الأثر السلبي للمرابحة.
3. في ظلّ تقلبات سعر الصرف فلا بدّ من إلغاء العمل ببند إمكانية السداد بعملة أخرى.

4. تصفية الأصول الناجمة عن عمليات مرابحة غير منفذة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تصنيفها ضمن الحساب رقم 15404 في وضعية الأصول من الأوضاع المصرفية الإسلامية الصادرة عن مجلس الوزراء بالقرار رقم 5492 تاريخ 2007/12/2.

5. إعادة النظر في المعيار المحاسبي رقم 30 في ظل وجود أثر سلبي معنوي لمخاطر الائتمان معبراً عنها بنسبة التغطية من خلال المخصصات في مؤشرات الربحية كافة.

١

المراجع

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. AAOIFI, 2020, Financial Accounting Standard No. 30 Impairment, credit losses and onerous commitments
2. Christopoulos, A.G., Mylonakis, J., & Diktapanidis, P. (2011). Could Lehman Brothers' Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System. *International Business Research*, 4 (2), 11-19 doi:10.5539/ibr.v4n2p11, Canadian Center of Science & Education.
3. Dr. Sufian Radwan Almanaseer And Dr. Zaher Abdelfattah AlSlehat, 2016, The Impact of Financing Revenues of the Banks on their Profitability: An Empirical Study on Local Jordanian Islamic banks, *European Journal of Business and Management* www.iiste.org ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.8, No.12, 2016
4. Mohammed T. Abusharbeh, 2014, Credit Risks and Profitability of Islamic Banks: Evidence from Indonesia, *World Review of Business Research* Vol. 4. No. 3. October 2014 Issue. Pp. 136 – 147
5. Rani, P. (2009). To Study the strength of using CAMELS framework as a tool of performance evaluation for banking institutions: Master thesis, Jalandhar: Punjab technical university, India. p.28-30
6. Siti Masnah, Hendrawati, S.E., M.Ak, 2020, THE EFFECT OF MUDHARABAH, MUSYARAKAH, AND MURABAHAH ON PROFITABILITY WITH NON PERFORMING FINANCING (NPF) AS MODERATED VARIABLES (Case Study on Islamic Commercial Banks in Indonesia for the 2014- 2019 Period), Indonesian College of Economics – 2020
7. Saltzman, S.B., & Salinger, D. (1998). The ACCION Camel: Technical note. ACCION International, Microenterprise Best practices, Development alternative Inc. Woodmont Avenue Bethesda, USA. 1-106, p.28

8. Zuriyati Ahmad, Noorazlina Ahmad, and Nurul Syuhada Baharuddin, 2019, Bank Risks, Shock Event and Profitability in Islamic Banks: Adoption of Panel Data Approach, The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business, and Philanthropy (ICIEBP) Theme: "Sustainability and Socio Economic Growth" Volume 2019

المراجع باللغة العربية:

9. بوجلال & بورقبة، محمد & شوقي، 2010، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والإسلامية: دراسة مقارنة،

مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد الإسلامي، ص ص: 53-82

10. محمد & سلمان، داليا & عامر، 2021، دور المربحة في تعزيز ربحية المصارف الإسلامية باستخدام

مؤشر ROA بحث تطبيقي في مصرف النهرين الإسلامي

11. عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 1996.

12. البنك المركزي العراقي، 2018، ضوابط أدوات التمويل الإسلامي.

13. البيج، إيمان، 2020، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة المصارف

الإسلامية السورية، رسالة ماجستير تنفيذي، الجامعة الافتراضية السورية

14. جريبي & محمد، سامي & أحمد، 2019، واقع المربحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية دراسة

تطبيقية على مصرف الجمهورية فرع سوق الأحد، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة

البيكالوريوس، جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

15. المغربي، بهاء، 2019، أثر سعر المربحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية

على المصارف الإسلامية السورية، دراسة أعدت للحصول على إجازة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة

بلاد الشام.

القوانين والتشريعات:

16. المرسوم رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.
17. القرار رقم 375 الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
18. القرار رقم 520 الخاص بقواعد إجراء المراجعة.

الملحق رقم 1

بيانات الدراسة:

معدل العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم	معدل العائد على موجودات	نسبة مخاطر الائتمان	الفترة
2.33%	4.03	0.24%	23.11%	Mar-18
4.22%	7.51	0.39%	20.51%	Jun-18
1.44%	2.61	0.13%	21.40%	Sep-18
12.55%	23.03	0.94%	10.52%	Dec-18
0.72%	1.43	0.04%	5.64%	Mar-19
23.19%	47.17	1.21%	6.67%	Jun-19
18.06%	38.20	0.95%	5.20%	Sep-19
26.16%	58.15	1.27%	5.19%	Dec-19
4.87%	15.88	0.26%	4.98%	Mar-20
8.42%	46.43	0.53%	6.15%	Jun-20
6.89%	38.33	0.44%	5.89%	Sep-20
10.27%	58.15	0.66%	10.52%	Dec-20
1.72%	10.67	0.10%	9.81%	Mar-21
5.40%	60.15	0.37%	6.51%	Jun-21
8.72%	101.69	0.64%	6.76%	Sep-21
6.79%	80.55	0.47%	6.41%	Dec-21
1.67%	20.15	0.12%	6.37%	Mar-22
4.83%	63.92	0.34%	7.73%	Jun-22
5.65%	78.81	0.42%	8.04%	Sep-22

الملحق رقم 2

المخرجات التفصيلية لأثر المراجعة في معدل العائد على الأصول

SUMMARY OUTPUT

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.20833
R Square	0.043401
Adjusted R Square	-0.01287
Standard Error	0.003669
Observations	19

ANOVA

	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	1	1.04E-05	1.04E-05	0.771298	0.39206
Residual	17	0.000229	1.35E-05		
Total	18	0.000239			

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>
Intercept	0.006102	0.001492	4.089892	0.000763
Mur	-1.8E-06	2.01E-06	-0.87824	0.39206

الملحق رقم 3

المخرجات التفصيلية لأثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في معدل العائد على الأصول

SUMMARY OUTPUT

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.52155074
R Square	0.272015175
Adjusted R Square	0.181017071
Standard Error	0.003299593
Observations	19

ANOVA

	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	2	6.51E-05	3.25E-05	2.98924	0.078882
Residual	16	0.000174	1.09E-05		
Total	18	0.000239			

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>
Intercept	0.010908754	0.00253	4.312511	0.000536
Cr	0.035416387 -4.21787E-	0.0158	-2.24156	0.039519
Mur	06	2.11E-06	-1.99523	0.063337

الملحق رقم 4

المخرجات التفصيلية لأثر المربحة في ربحية السهم

SUMMARY OUTPUT

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.671171
R Square	0.45047
Adjusted R Square	0.418145
Standard Error	22.77867
Observations	19

ANOVA

	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	1	7230.707	7230.707	13.93555	0.001655
Residual	17	8820.75	518.8676		
Total	18	16051.46			

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>
Intercept	11.29145	9.261171	1.219225	0.239406
mur	0.046627	0.01249	3.733035	0.001655

الملحق رقم 5

المخرجات التفصيلية لأثر المرابحة والمخاطر الائتمانية في ربحية السهم

SUMMARY OUTPUT

<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.694053355
R Square	0.481710059
Adjusted R Square	0.416923816
Standard Error	22.80256129
Observations	19

ANOVA

	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	2	7732.148	3866.074	7.435376	0.005207
Residual	16	8319.309	519.9568		
Total	18	16051.46			

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>
Intercept	25.84539393	17.48107	1.478479	0.158696
cr	-107.226863	109.1886	-0.98203	0.340701
mur	0.039206947	0.014609	2.683731	0.016306